نسبيّ للقوانين المسيّرة لائتلاف العناصر ضمن المستويات المتعدّدة لطرفي الوظيفة السيميائية. ولعلّ هذه الوجهة من البحث تفسّر حدس القدماء بالعامل اللازم إضماره الذي يُفْتَرَضُ لتفسير النظام الكامن وراء الحدثان ولكنه لا يصح إظهاره. وقريب منه قولهم في العوامل المعنوية - التي لا حظ للسان فيها - [1]، وهي وجهة من البحث تحتاج إلى مزيد تأمّل وتدقيق يتجاوز الأهداف المرسومة لهذا البحث لأنّها تقتضي صياغة منوال نحوي محدّد أو تأويل نصوص التراث وفق منوال نحوي محدّد وهو ما لم نلتزم به.

7 - السبب المفسّر لعجز المحدثين عن استبدال نظام العوامل بجهاز تفسيري أفضل منه

وفي حوصلة أولى لهذا القسم يمكن أن نزعم أن نظرية الإعراب والبناء ونظام العوامل الذي افترضه القدماء وضبطوا بمقتضاه الوظائف النحوية الأساسية وميّزوا بينها وبين غيرها من فضلات وتوابع تبدو بمقتضى فرض راجح ذات كفاية وصفية لا تنكر وأنّها ملائمة لشكل المضمون في اللّسان العربي.

ولعلّ هذا السبب هو الذي يفسّر عجز ناقدي التراث عن استبدال نظام العوامل بجهاز تفسيريّ يعوّضه رغم شدّة نقدهم له.

ولم تخرج مقترحاتهم في الغالب عن ثلاث فقد كانت:

1 - إما تراجعا بوصف اللسان العربي إلي متاهات مادّة المضمون والمعنى الحدسي الذي احترس منه القدماء، وذلك كدعوة ابراهيم مصطفى إلى عدم التمييز بين وظيفتي الفاعل والمبتدأ في بعض المركّبات، أو دعوته إلى إلحاق الخبر بالتوابع أو إخراج العطف منها.

---

1 الجرجاني المقتصد في شرح الإيضاح: ص 121.

«وليس عامله [الفعل المضارع المرفوع] لفظيا لأن وقوعه موقع الاسم معنى يعبّر عنه وليس للسان فيه نصيب.»